رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

4

شرح منظومة ابن فرح

للحافظ ابن قطلوبغا الحنفي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

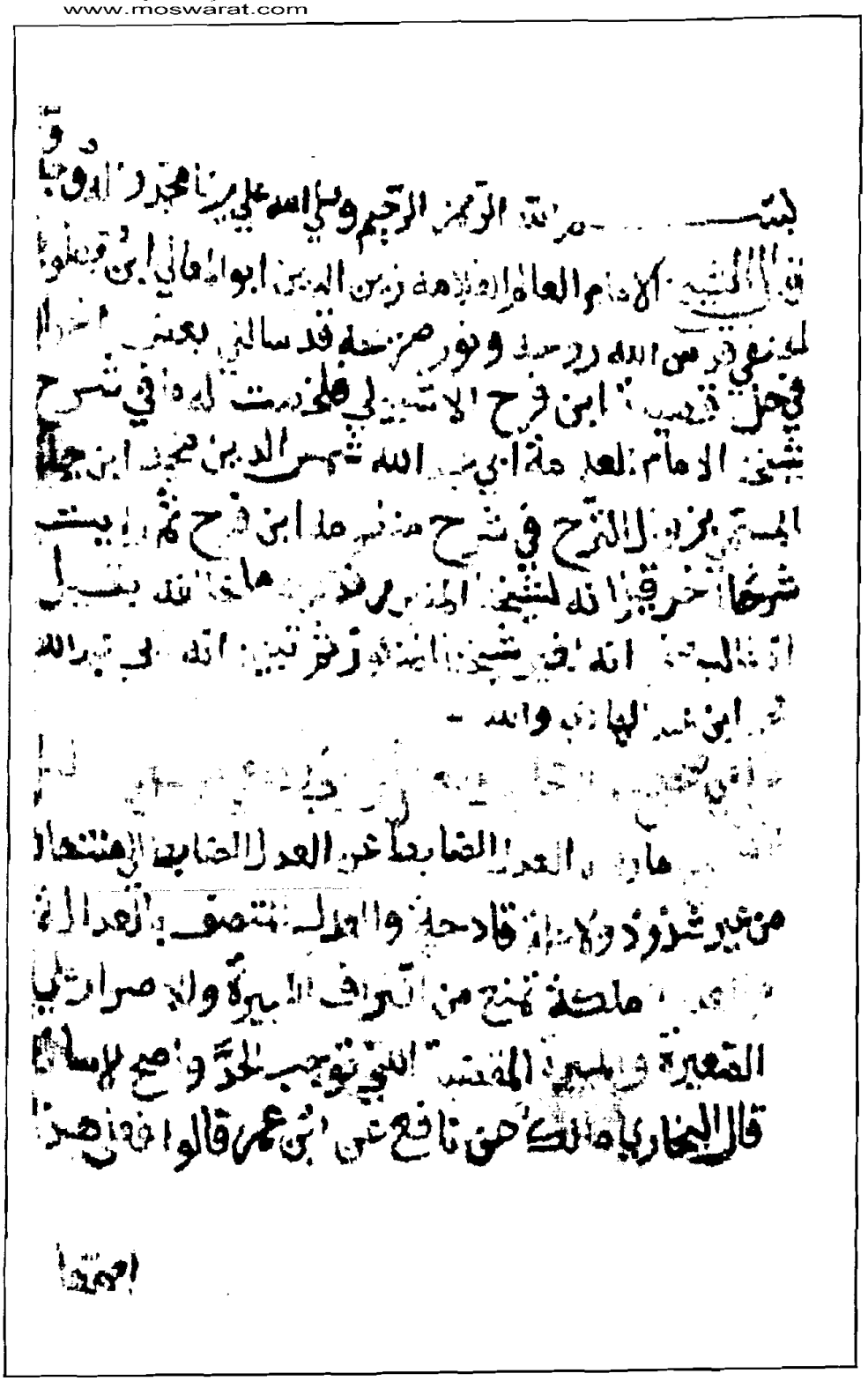

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة

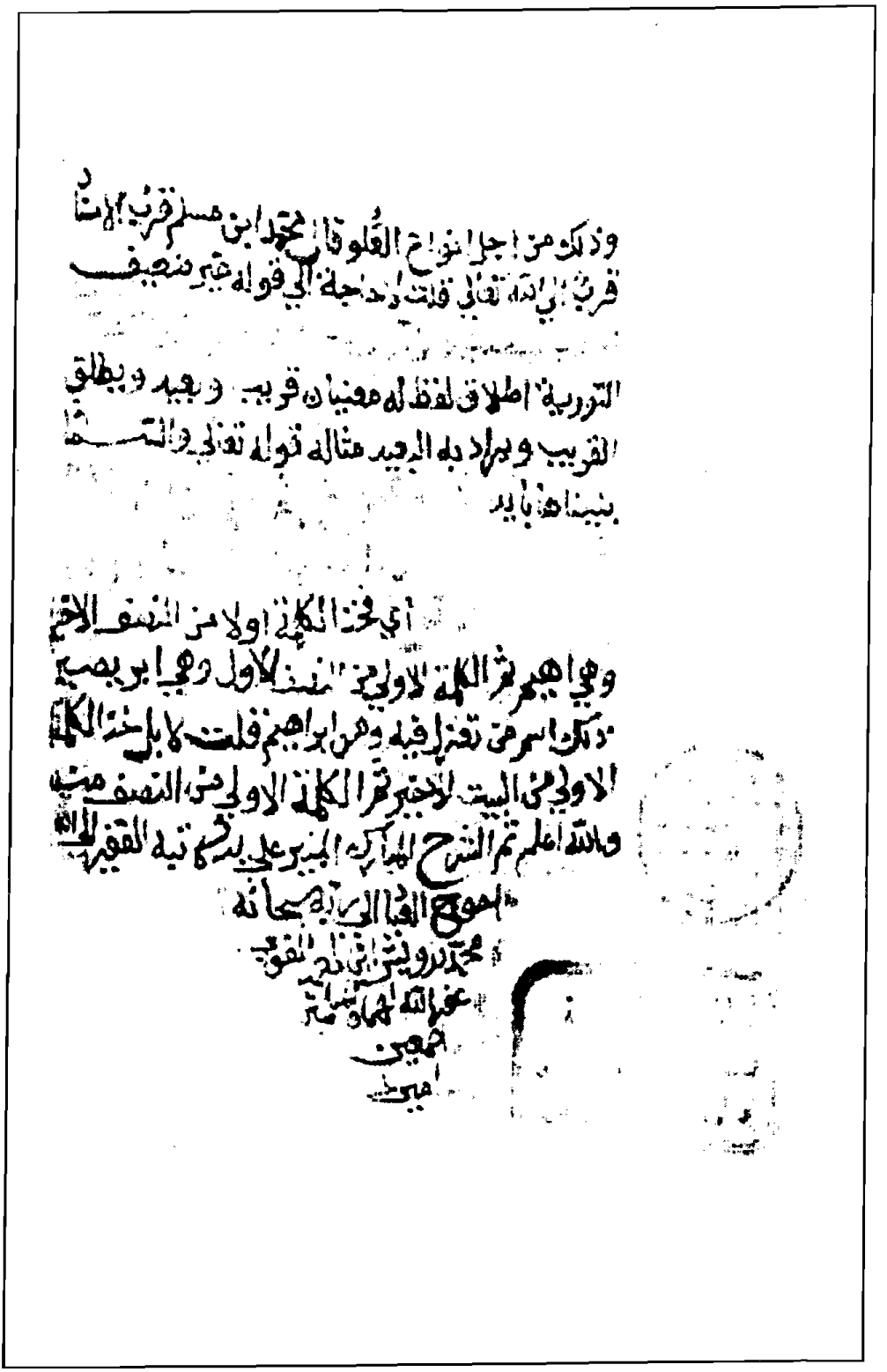

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ترجمة الحافظ ابن قطلوبغا الحنفي

هو: القاسم بن عبد اللّه السودوني زين الدين المعروف بقاسم الحنفي العلاّمة الحافظ الفقيه.

ولد في المحرم سنة 802هـ، مات أبوه وهو صغير فنشأ يتيماً وحفظ القرآن وكتباً عرض بعضها على العز بن جماعة ثم أقبل على الاشتغال على جماعة من علماء عصره كالعلاء البخاري والشرف السبكي وابن الهمام، وقرأ في غالب الفنون وتصدر للتدريس والإفتاء قديماً، وأخذ عنه الفضلاء في فنون كثيرة وصار المشار إليه في الحنفية ولم يخلف بعده مثله.

مكثر من التصنيف، من مؤلفاته: شرح النخبة لابن حجر، تخريج أحاديث عوارف المعارف للسهروردي، تخريج أحاديث الاختيار شرح المختار، إتحاف الأحياء بما فات من تخريج أحاديث الأحياء، منية الألمعي بما فات الزيلعي، بغية الرائد في تخريج أحاديث شرح العقائد، نزهة الرايض في أدلة الفرائض، والاهتمام الكلي بإصلاح ثقات العجلي، تقويم اللسان في الضعفاء، تبصرة الناقد في كبت الحاسد في الدفع عن أبي حنيفة، وغيرها.

***

من مصادر ترجمته:

الضوء اللامع للسخاوي (6/ 184).

البدر الطالع للشوكاني (2/ 45).

الفوائد البهية للكنوي (ص: 99).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى اللّه وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وسلم

قال الشيخ الإمام العالم العلاّمة زين الدين أبو المعالي ابن قطلوبغا الحنفي قدّس اللّه روحه ونور ضريحه:

قد سألني بعض الإخوان في حَلِّ قصيدة ابن فرح الإشبيلي، فلخصتُ له ما في شرح شيخنا الإمام العلاّمة أبي عبد اللّه شمس الدين محمد بن جماعة المسمى بزوال الترح في شرح منظومة ابن فرح، ثم رأيت شرحاً آخر قيل إنه لشيخنا المذكور، فذكرت ما خالفه بقيل، إذ غالب ظني أنه لغير شيخنا المذكور، ثم تبين أنه لأبي عبد اللّه محمد بن عبد الهادي، واللّه أعلم.

* * *

1 ـ غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيك مُعْضَلُ وَحُزْنِي وَدَمعِي مُرْسَلٌ، وَمُسَلْسَلُ

الصحيح: ما رواه العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة، **والعدل**: المتصف بالعدالة، **والعدالة**: ملكة تمنع من اقتراف الكبيرة والإصرار على الصغيرة، **والكبيرة**: المعصية التي توجب الحد.

وأصح الأسانيد؛ قال البخاري: مالك عن نافع عن ابن عمر، قالوا: فعلى هذا أصحها الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر. **قلتُ**: وقع لنا منه حديث نهى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم عن بيع حبل الحبلة. ولم يُعَرِّف **الضابط**، ويمكن أن يقال إنه المتقن لما حفظه.

والمعضل: ما سقط من سنده اثنان، **قلتُ**: فأكثر مع التوالي.

قال: مثاله: قول مالك: نهى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم عن قتل الكلاب لسقوط نافع وابن عمر. **قلت**: هذا **معلَّق**؛ إذ هو من صيغ مصنف، وبهذا القبيل يفارق المعضل، واللّه أعلم.

والمرسل: ما سقط من سنده الصحابي. **قلتُ**: فلا وجه للشافعية في رد قول التابعي: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم كذا ونحوه من أقسام

السُنَّة. مثاله: قول نافع: نهى رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم عن قتل الكلاب، وقيل: **المرسل**: ما رواه التابعي عن النبي صلّى اللَّه عليه وآله وسلم، وفي الاحتجاج به خلاف مشهور. وهذه العبارة أصح، واللَّه أعلم.

والخلاف المذكور هو أنه حجة عندنا وعند مالك، وليس بحجة عند الشافعي.

المسلسل هو: ما اتفقت رواته على صفة أو حالة أو كيفية.

مثاله: أن يقول حدثني واللَّه فلان بكذا قال: حدثني واللَّه فلان بكذا.. إلى آخره. ويسمى مسلسل الحلف.

وفي نسخة[1]: المسلسل قيل قولهم سمعت فلاناً إلى النبي صلّى اللَّه عليه وآله وسلم.

***

4- وَصَبْرِي عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَمَتْرُوكٌ وَذُلِّيَ أَجْمَلُ

الضعيف، قال: ما ليس صحيح ولا حسن، قلتُ: ولم يعرف الحسن بعد، وسيأتي. قيل: وهو جنس أنواعه كثيرة، كالشاذ والمعضل والمضطرب. قلت: وما بكل ذا حصل.

والمتروك: ما انفرد بروايته من أجمع على ضعفه. **قلت**: وهو من أقسام الضعيف، عطفه في النظم من عطف الخاص.

والصبر: حبس النفس عند الجزع[2].

***

3- وَلا حَسَنٌ إلاّ سَمَاعُ حَدِيثِكُمْ مُشَافَهَةً يُمْلَى عليَّ فَأَنْقُلُ

الحسن: ما اتصل سنده واشتهر مخرجه، وفي سنده مستور أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان. وفي نسخة: هو ما عرف مخرجه واشتهرت رجاله، وقيل: الذي فيه ضعف قريب محتمل، وقيل: الذي لم يبلغ رواته درجة الصحيح في الحفظ والإتقان.

قلتُ: وليس في كل هذا تعريف سالم، واللَّه أعلم.

---

(1) مراده بقوله وفي نسخة: شرح الحافظ ابن عبد الهادي رحمه اللَّه.

(2) جاء في الأصل: حسن اليقين عند الجزع، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته، فالمصنف رحمه اللَّه ينقل عن شرح شيخه السابق، وتلك عبارته هناك، واللَّه تعالى أعلم.

والمشافهة: السماع من لفظ الشيخ، قيل: وهي أرفع من القراءة عليه، وفي شرح شيخنا قراءة المتعلم، وقيل: هما سواء. قلت: والفرق الآن: استعمالهما في الإجازة.

* * *

4 ـ وَأَمْرِيَ مَوْقُوفٌ عَلَيكَ وَلَيْسَ لِي عَلَى أَحَدٍ إلاَّ عَلَيْكَ المُعَوَّلُ

الموقوف: ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل، وقيل: الموقوف ما يوقف على الصحابي ولم يرفع إلى النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم. **وقلت**: والأول حسن واللّه أعلم.

الأثر يطلق على المروي سواء كان عن النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم أو عن الصحابي، قال النووي: هذا هو المذهب المختار الذي قاله المحدثون وغيرهم واصطلح عليه السلف وجماهير الخلق، وقال الفقهاء الخراسانيون: الأثر ما يضاف إلى الصحابي موقوفاً عليه. قال شيخنا: فكل واحد من الموقوف والمرفوع أخص من الأثر مطلقاً، والأثر أعم مطلقاً، واللّه أعلم.

* * *

5 ـ وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعاً إِلَيْكَ لَكُنْتَ لِي عَلَى رَغْمِ عُذَّالِي تَرِقُّ وَتَعْدِلُ

قيل **المرفوع**: ما أضيف إلى النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم من قول أو فعل.

وقيل: ما أخبر به الصحابي عن قول النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم أو فعله.

وقال شيخنا في شرحه: المرفوع: ما أضيف إلى النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم من قول أو فعل. **قلتُ**: أو تقرير أو وصف أو أضيف إلى زمانه. مثال القول: «إنما الأعمال بالنيّات» ونحوه.

ومثال الفعل: رجم النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم يهوديين زَنَيَا، وسهى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم في السجود، ونحو ذلك.

قال شيخنا: في المثال الأول والثاني مساهلة. **قلتُ**: لصدقه بالأثر، واللّه أعلم.

* * *

6 ـ وَعَذْلُ عَذُولِي مُنكَرٌ لاَ أُسِيغُهُ وَزُورٌ، وتَدْلِيسٌ يُرَدُّ وَيُهْمَلُ

المنكر: ما انفرد به من لم يبلغ في الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده.

قلتُ: ليس هذا بمنضبط، واللَّه أعلم. قيل: نحو حديث: أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي اللَّه عنها: أن رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وآله وسلم قال: «**كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول عاش ابن آدم حتى أكل الجديدَ بالخَلِقِ**». تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، بل تكلم فيه ابن معينٍ وغيره.

والتدليس أقسام: **تدليس الإسناد**، وهو قسمان: **أحدهما**: أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه موهماً سماعه، **والثاني** ـ ويقال له **تدليس التسوية** ـ وهو: أن يسقط من الإسناد ضعيفاً أو صغيراً أو يصل الإسناد بعضه ببعض. **وتدليس الشيوخ** وهو أن يذكر شيخه بما لا يعرف.

قال: **وتدليس غير مذموم**، وهو أن يسقط ثقة سمعه منه .ـ قلتُ: ويعرف ذلك، كتدليس ابن عيينة. قال حافظ العصر أبو الفضل العسقلاني: وفي حكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلاً أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث على الأصح. انتهى.

وعندي أن لا يقبل الثاني[1] وإن صرح فيه بالتحديث إلا بعد الاعتبار عليه في بقية السند، واللَّه أعلم.

***

أُقَضِّي ـ زَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلَ الأَسَى وَمُنْقَطِعاً عَمَّا بِهِ أَتَوَصَّلُ

المتصل: ما اتصل إسناده بسماع كل راوٍ ممن فوقه إلى منتهاه، وهو أعم من وجه من المرفوع والموقوف، وهما أخص منه من وجه.

والمنقطع: ما لم يتصل إسناده كيف كان، فهو أعم من المرسل والمعضل مطلقاً، وهما أخص منه مطلقاً.

***

(1) أي تدليس التسوية، والمعنى أن شرط انتفاء تدليس التسوية أن يصرح المدلّس بسماعه من شيخه، وسماع شيخه من شيخه.
قال الحافظ ابن حجر رحمه اللَّه في النكت على ابن الصلاح (1/ 293): «الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري، قال الحافظ: واشتمل حديث الأوزاعي زيادة على حديث ابن عيينة، **توقف الحكم بصحتها على تصريح الوليد بسماعه من الأوزاعي، وتصريح الأوزاعي من الزهري؛ لأن الوليد بن مسلم من المدلّسين على شيوخه وشيوخ شيوخه**».

8 ـ وَهَا أَنَا فِي أَكْفَانِ هَجْرِكَ مُدْرَجٌ تُكَلِّفُنِي مَا لاَ أُطِيقُ فَأَحْمِلُ

المدرج: ما أدرج في الحديث من كلام بعض الرواة متصلاً به من غير فصل.

ويدل على المدرج مجيء الحديث في بعض الطرق بعبارة تفصل هذا من هذا، وهذا طريق ظني.

وقيل هو ما أدرج في حديث رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وآله وسلم من كلام بعض رواته بأن ذكره موصولاً بالحديث من غير ذكر قائله فيلتبس الأمر ويوهم أن الجميع حديث.

فرع: قد يقع الإدراج في وسط الحديث، كما لو قال: «من مس أنثييه فليتوضأ» ينفي إدراج هذه الكلمة إنه لا يقبل إيجاب الوضوء من مس الأنثيين، واللَّه أعلم.

***

9 ـ وَأَجْرَيتُ دَمْعِي فَوْقَ خَدِّي مُدَبَّجا وَمَا هِيَ إِلاَّ مُهْجَتِي تَتَحَلَّلُ

المدبج: أن يروي القرينان ـ أي المشتركان في السن والأخذ عن المشايخ ـ كل منهما عن الآخر كأبي هريرة وعائشة ومالك والأوزاعي وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني.

فرع: فلو روى أحد القرينين عن الآخر من غير عكس ـ أي من غير أن يروي كل واحد منهما عن الآخر ـ لم يسم مُدَبَّجاً، فيسمى مروي الأقران. قيل: مثل رواية سليمان التيمي عن مسعر[1] من غير عكس.

تذنيب: من المستطرفات أن محمد بن سيرين روى عن أخيه يحيى بن سيرين، وهو روى عن أخيه أنس بن سيرين، وهو روى عن أنس بن مالك حديثاً. فوقع في هذا السند ثلاثة تابعون إخوة، وروى بعضهم عن بعض.

قلتُ: وقع لنا ما هو أظرف، وهو ما رويناه من طريق السلفي حدثنا أبو حازم أحمد بن محمد بن الصّلت الدلال حدثنا أبو حازم محمد بن علي الوشا، حدثنا أبو أحمد إسحاق بن محمد النيسابوري، حدثنا الحسن بن أسلم، حدثنا محمد بن الحارث الهاشمي، حدثنا الحكم بن سنان المحاربي، حدثنا

(1) في الأصل: مسعود، وهو تصحيف.

هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أخيه يحيى بن سيرين، [عن أخيه معبد بن سيرين عن أخيه أنس بن سيرين][1]، عن أنس بن مالك قال: سمعت رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وآله وسلم يقول: «**لبيك حجا حقا، تعبُّداً ورِقًّا**».

***

10 ـ فَمتَّفِقٌ جِسمِي وَسُهْدِي وَعبرتِي وَمُفْتَرِقٌ صَبْري وَقَلْبِي المُبَلْبلُ

قال شيخنا: **المتفق**: ما اتفق لفظه وخطه، ويقع على أقسام ثمانية، **أحدها**: الاتفاق في اسم الشخص وأبيه كالخليل بن أحمد، وفي هذا القسم ستة كذلك. **والمفترق**: ضده. انتهى.

قلتُ: التعريف بتمامه، إذ ليس الافتراق إلا بالأشخاص، فقوله: «والمفترق: ضده»، إن أراد ما اتفق لفظاً لا خطاً فهو النوع الآتي، وإن أراد ما لا يتفق لا لفظاً ولا خطاً فليس مما نحن فيه بشيء، واللَّه أعلم.

وقوله: ويقع على أقسام ثمانية **الأول** ذكره، **والثاني**: أن يقع الاتفاق في الاسم واسم الأب والجد، **والثالث**: في الكنية والنسبة، **والرابع**: في الاسم وكنية الأب، **والخامس**: في الاسم واسم الأب والنسبة، **والسادس**: في الاسم والكنية، **والسابع**: في النسبة، **والثامن**: في الكنية واسم الأب.

كأحمد بن جعفر بن حمدان أربعة. وأبي عمران الجوني اثنان، وصالح بن أبي صالح أربعة، ومحمد بن عبد اللَّه الأنصاري اثنان، وعبد اللَّه وحماد وأبو حمزة والأسلي والحنفي عشرة، وأبي بكر بن عياش ثلاثة. **قيل**: ومن ذلك محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري اثنان في عصر واحد يروي عنهما الحاكم، أحدهما أبو العباس الأصم، والآخر أبو عبد اللَّه ابن الأخرم.

***

11 ـ وَمُؤتَلِفٌ وَجْدِي وَشَجْوِي وَلَوْعَتِي وَمخْتَلِفٌ حَظِّي وَمَا مِنْك آمَلُ

قال شيخنا: **المؤتلف**: ما اتفق في الخط واختلف في اللفظ، مثل: عثام بن علية وغنام بن أوس. **قلتُ**: الأول بمهملة ومثلثة والثاني بمعجمة ونون.

قال: **والمختلف**: ضده. **قلتُ**: في هذا ما في الذي قبله، إلا أن يدعى

(1) سقط من الأصل، وانظر الفوائد المنتقاة لأبي علي الصوري.

التضاد بالنسبة إلى الآباء والأبناء، فيمكن، إلا أنه لا يسمى بالمختلف، بل **بالمتشابه** كما قال الخطيب وغيره.

وزاد في الشرح الغريب[1]: ويسير بن عمر وبُشير؛ الأول بالياء والمهملة، والثاني بالموحدة والمعجمة، وجرير وحَرِيز بن عثمان؛ الأول بالجيم وآخره راء مهملة، والثاني بمهملة وآخره زاي معجمة، وحُضَين بن منذر وحصين؛ الأول بمعجمة، والثاني بمهملة.

* * *

12 ـ خُذِ الْوَجْدَ مِنِّي مُسْنَداً، وَمُعَنْعَناً فَغَيْرِي بِمَوْضُوعِ الْهَوَى يَتَحَلَّلُ

قال شيخنا: **المسند**: ما اتصل إسناده من رواية أوله إلى منتهاه. كذا حكاه الخطيب عن أهل الحديث، وقال: وأكثر ما يُستعمل ذلك في المرفوع دون الموقوف.

والمعنعن: ما يقال فيه فلان عن فلان وعدَّه بعضهم مرسلاً، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه متصل. انتهى. **قلتُ**: إنما يحمل على الاتصال إذا لم يكن المعنعن مدلّساً وأمكن لقاء بعضهم بعضاً، وشرط البخاري ثبوت اللقاء ولو مرة.

والموضوع: هو المُختلق على رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وآله وسلم، ولا تحل روايته لأحد علم بحاله إلا مع البيان.

ويعرف الوضع: بإقرار الواضع، أو بركاكة اللفظ، أو غير ذلك.

فرع: من غرائب إمام الحرمين تكفير واضع الحديث.

* * *

13 ـ وَذِي نُبَذٌ مِنْ مُبْهَمِ الْحُبِّ فَاعْتَبِرْ وَغَامِضُهُ إِنْ رُمْتَ شَرْحاً أَطَوَّلُ

المبهم: هو ما جاء في السند غير مسمى، نحو: سفيان عن رجلٍ عن الزهري. انتهى. **قلتُ**: ويأتي في المتن أيضاً، كرأيت رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وآله وسلم ورجل آخذ بزمام ناقته، ونحوه.

ويعرف بمجيئه مصرحاً به من طريق آخر.

والاعتبار: أن ينظر في الراوي الذي لم يتابع؛ هل تابعه من فوقه ثقة على الرواية أم لا، كذا ذكره الحافظ أبو حاتم بن حبان. انتهى.

---

(1) مراده شرح الحافظ ابن عبد الهادي رحمه اللَّه.

قلتُ: ويحتمل أن يشير ببقية البيت إلى ما خفي معناه أو دق فهمه فيحتاج إلى شرح **الغريب** وبيان المشكل، فالمبهم في السند والغامض في المتن، والله أعلم.

وقيل: **الغامض** من الحديث: ما يكون له صورة المتصل ولا يكون كذلك.

مثاله: ما رواه عبد الرزاق عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم: «**إن وليتموها أبا بكر فقويٌ أمين . . .**» الحديث.

فهذا صورته صورة المتصل وهو منقطع في موضعين؛ لأن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبة الجندي عن الثوري، ولم يسمعه الثوري أيضاً من أبي إسحاق، وإنما من شَريك عن أبي إسحاق.

قلت: وهو **المعلول**، والله أعلم.

***

14 ـ عَزِيزٌ بِكُمْ صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ وَمَشْهُورُ أَوْصَافِ الْمُحِبِّ التَّذَلُّلُ

العزيز: ما رواه اثنان أو ثلاثة. **والمشهور**: ما رواه أكثر من ثلاثة، كذا قاله الحافظ ابن منده.

قلتُ: التحرير أن العزيز أقل من اثنين عن أقل من اثنين، والمشهور: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، والله أعلم.

وفي البيت **الطباق** بين العزيز والذليل، وحده: الجمع بين المتقابلين.

***

15 ـ غَرِيبٌ يُقَاسِي الْبُعْدَ عَنْكَ وَمَا لَه وَحَقُّك عَن دَارِ الْقِلَى مُتَحَوَّلُ

الغريب: ما رواه واحد، قاله ابن منده. والغرابة ترجع تارة إلى السند، وتارة إلى المتن.

وكل واحد من العزيز والغريب والمشهور يجوز أن يكون صحيحاً وأن يكون ضعيفاً.

وقيل: الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثه إذا انفرد عنهم بالحديث سمي **غريباً**، [فإذا روى عنهم رجلان

أو ثلاثة واشتركوا في حديث: يُسمى **عزيزاً**[1]، فإذا روى الجماعة حديثاً يسمى **مشهوراً**.

* * *

16 ـ فَرِفْقاً بِمَقْطُوعِ الوَسائِلِ ما لَهُ إلَيكَ سَبِيلٌ لاَ وَلاَ عَنْكَ مَعْدِلُ

المقطوع: ما أضيف إلى التابعين من أقوالهم وأفعالهم. وقيل: الحديث المقطوع غير المنقطع، ويقال في جمعه: مقاطع ومقاطيع، وهو جاء عن التابعين منقولاً عنهم من أفعالهم. قلت: والأول أولى، واللَّه أعلم.

* * *

17 ـ فَلا زِلتَ في عِزٍ مَنِيعٍ وَرِفْعَةٍ وَلاَ زِلتَ تَعْلُوْ بالتَجَنِّي فَأَنْزِلُ

الإسناد العالي: ما قلَّت رجاله. وضده **النازل**، وهو: ما كثُرت رجاله.

والعلو أقسام، أفضله القرب من رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وآله وسلم بإسناد نظيف.

قيل: أصل الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسُنَّة بالغة من السنن المؤكدة. قال ابن المبارك: لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء. فطلب العلو سُنَّة أيضاً. قال الإمام أحمد: الإسناد العالي سُنَّة عن من سلف. وقيل ليحيى بن معين في مرض موته: ما تشتهي؟، قال: إسناداً عالياً وبيتاً خالياً. والعلو أقسام منها القرب من رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وآله وسلم بإسناد نظيف غير ضعيف. قال محمد بن مسلم: قرب الإسناد قربة إلى اللَّه تعالى. قلت: لا حاجة إلى قوله غير ضعيف.

* * *

18 ـ أُوَرِّي بِسُعدَى وَالرَّبَابِ وزَيْنَبٍ وَأَنْتَ الذِي تُعنى وأَنْتَ المُؤَمَّلُ

التورية: إطلاق لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويطلق القريب ويراد به البعيد، مثال قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [سورة الذاريات: 37].

* * *

19 ـ فَخُذْ أَوَّلاً مِن آخرٍ ثُمَّ أَوَّلاً مِنَ النِّصْفِ مِنْهُ فَهوَ فِيهِ مُكَمَّلُ

20 ـ أَبَرُّ إذَا أَقْسَمْتُ أَنِّي بِحُبِّهِ أَهِيمُ وَقَلْبِي بالصبابة مُشْعَلُ

أي فخذ الكلمة الأولى من النصف الأخير وهي «أهيم»، ثم الكلمة

(1) زيادة من شرح ابن عبد الهادي، سقطت من الأصل.

الأولى من النصف الأول وهي «أبر»، يصير ذلك اسم من تغزل فيه؛ وهو «إبراهيم». قلت: لا بل خذ الكلمة الأولى من البيت الأخير، ثم الكلمة الأولى من النصف منه. والله أعلم.

تم الشرح المبارك المنير
على يد مرتبه الفقير إلى الله
أحوج إلى العباد إلى ربه سبحانه
محمد درويش بن محمد القوي
غفر الله لهما وللمسلمين أجمعين
آمين